أسعار العملة في مزاد البنك المركزي

السعر الأساسي الذي رسا عليه البيع	١١٧٠/ دينار/ دولار
المبلغ المباع من قبل البنك بالسعر المعلن	١٧٥,٤١٠,٠٠٠
مجموع عروض الشراء/ (دولار)	١٧٥,٤١٠,٠٠٠
عدد المصارف المساهمة في المزاد	٢١

اسعار النفط

خام القياس الأوروبي مزيج برنت	١٠٦ دولارات للبرميل
الخام الأمريكي الخفيف	٨١,٢٦ دولار للبرميل

خبراء لـ(المدى الاقتصادي): نهج الإقراض يندرج في إطار التحالفات بين رجال السياسة والمال

مصادر تدعو إلى ضرورة تمويل المصارف الحكومية مثيلاتها الخاصة

□ بغداد/ احمد عبد ربه

احد المصارف العراقية

وصف خبراء اقتصاديون توجه المصارف الحكومية إلى إقراض المصارف الأهلية بالمحاولات التي تندرج في إطار التحالفات التي يقوم بها مسؤولون حكوميون الى رجال المال .

ودعوا في أحاديث لـ (المدى الاقتصادي) المصارف الاهلية الى التوجه للسوق من خلال المنافسة.

واعتبر الخبير الاقتصادي علي الفكيكي ان خلف توجه المصارف الحكومية الى إقراض المصارف الأهلية ثمة تحالفات سياسية بين مسؤولين في الحكومة ورجال مال متمثلين بالمصارف الاهلية.

وقال علي الفكيكي لـ(المدى الاقتصادي) ان هذه الخطوة تمثل بشكل واضح وصريح التحالفات التي يقوم بها رجال السياسة والمال مشيرا الى ضرورة قيام المصارف الحكومية بإقراض المواطنين بشكل مباشر .

واضاف الفكيكي: ان هذا التحالف سيزيد من قيمة الفائدة المترتبة على كاهل المواطنين من هامش الربح بالإضافة الى زيادة الحلقات البيروقراطية في المصارف .

وتابع الفكيكي : ينبغي ان تكون نسبة مشاركة من قبل المصارف الحكومية في قيمة رؤوس اموال المصارف الاهلية موضحا ان هذه المشاركة تأتي في خدمة الاقتصاد الوطني و النظام المصرفي و رفع المستوى المعيشي للمواطن.

من جانبه دعا نائب محافظ البنك المركزي مظهر محمد صالح الى وجوب توجه المصارف الاهلية الى السوق الحرة.

و قال صالح لـ(المدى الاقتصادي): على المصارف الاهلية التوجه الى السوق مبينا ان ذلك يجعل للمصرف قدما راسخة وسمعة جيدة بين المصارف الاخرى والزبائن.

واضاف صالح : يجب ان تعمل المصارف الاهلية بمبدأ المنافسة من خلال انشاء بيئة تنافسية تعمل على تقديم الخدمات للزبائن ما يحقق جذبا واسعا .

الى ذلك قال مستشار رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية عبد الحسين العنبكي حسب (الوكالة الاخبارية للانباء): ان عملية الاصلاح الاقتصادي تتطلب بأن تتوجه المصارف الحكومية صوب إقراض المصارف الأهلية، لتوسيع دائرة عملها وخدماتها التي يجب ان تقدمها الى الاقتصاد المحلي.

واضاف العنبكي : ان تبني برنامج واضح للاصلاح الاقتصادي، يجب ان يكون للقطاع الخاص دور فاعل في تحقيق النمو في جميع القطاعات.

مبينا ان الاصلاح الاقتصادي يجب أن يبدأ من توجيه الإنفاق الحكومي في مسارات تخدم تفعيل القطاعات الاقتصادية.

ولفت العنبكي الى أن مرحلة التحول نحو اقتصاد السوق تتطلب أعطاء القطاع الخاص دورا أكثر فاعلية ويكون الموجه لاقتصاد البلد، موضحا أن هكذا توجه يتطلب إيجاد جهاز مصرفي قادر على تعبئة الوفورات المالية الضخمة التي ينتظرها العراق، لاسيما أنه مقبل على مرحلة نمو اقتصادي واسع، وكذلك متابعة المشاريع الاقتصادية على اختلافها والوقوف عند الجدوى الاقتصادية المتحققة منها.

فيما توقع مدير رابطة المصارف الأهلية عبد العزيز حسون بان عام (٢٠١٢) سيشهد نموا وتطورا كبيرا للمصارف على ضوء الخطط التطويرية الموضوعة لها.

وقال حسون حسب(الوكالة الاخبارية للانباء): ان المصارف الحكومية والخاصة تبذل جهوداً كبيراً في الوقت الحاضر من اجل تطوير عملها وفق الأنظمة المصرفية الحديثة والمتطورة تكنولوجيا، كون العالم أصبح اليوم يتحدث بالتكنولوجيا بمجالاته كافة.

واضاف حسون: إن المصارف الأهلية بدأت تطور نفسها بإدخال النظم الحديثة في عملها وبدأت تعلق من كياناتها المالية وتزيد من رؤوس أموالها، وهذا ما يدل على إن السنة المقبلة ستكون سنة نشاط وطفرة نوعية في عمل المصارف.

ودعا حسون الى ضرورة المساواة ما بين المصارف (الحكومية والاهلية) وتشديد المتابعة والرقابة على عمل المصارف والأموال التي تمتلكها كون ما تشير البيانات اليه هو ان هناك فائضا ماليا كبيرا للمصارف معطلا وغير مستثمر.

يذكر أن في نهاية عام (٢٠١٠) كان عدد المصارف العاملة في العراق قد وصل الى (٤٣) مصرفاً ، من بينها (٧) مصارف حكومية يبلغ إجمالي رؤوس أموالها نحو (٦٠٣٦) مليار دينار عراقي ، فضلاً عن (٣٦) مصرفا خاصا بأجمالي رأسمالي يصل الى (٢٠٢) ترليون دينار.

توقعات بانعكاس مشاكل دول الجوار على منظومة الأسعار

بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

أكد مقرر اللجنة الاقتصادية النائب محمد خليل أن المشاكل الحاصلة في دول الجوار ستؤثر في الاسواق المحلية من ناحية زيادة اسعار المواد فيها.

وقال خليل بحسب (الوكالة الاخبارية للانباء): إن الصناعة المحلية والمنتجات الزراعية لا تشكل شيئاً في الاسواق العراقية نتيجة تدهورها وبطء نموها، مما أدى الى اعتماد العراق على الدول المجاورة في تجهيز أسواقه بالمنتجات الزراعية والصناعية.

وأشار الى أن المشاكل السياسية والاقتصادية التي تحدث في الدول المجاورة للعراق ستؤثر سلباً في الأسواق المحلية من خلال زيادة اسعار المواد والسلع فيها. وحذر خليل من دخول بضائع رديئة وممنوعة وغير صالحة للاستهلاك البشري الى العراق نتيجة عدم ضبط الحدود العراقية مع هذه الدول في حال فرض العقوبات عليها.

وأكد خليل: على ضرورة تفعيل بروتوكولات التعاون التجاري ما بين العراق والدول الأوروبية والعالمية المتقدمة لغرض توسيع تبادلاته التجارية معهم، معرباً عن أسفه بعدم استغلال العراق وجود القوات الأميركية في العراق بفتح آفاق تجارية موسعة مع بلدان أخرى غير المجاورة.

اقتصاديات

▪ عباس الغالبي
abbas.abbas80@yahoo.com

مبادرة الشفافية.. ومنظمات المجتمع المدني

تضطلع الكثير من المنظمات و الهيئات الدولية التي تعنى بالشفافية بدور مهم في ترسيخ وترصين معايير لقياس وتقييم موضوعة الشفافية و الإقطاع في مختلف المستويات والصعد.

وتأتي المبادرة الدولية للشفافية في الصناعات الاستخراجية كإعلان عالمي لقياس وتقييم شفافية الدول التي انضمت الى هذه المبادرة والتي أخذت مدياتها بالاتساع والاهتمام والمنافسة على تجسيد المعايير والركائز التي وضعتها هذه المبادرة الدولية في ديباجتها الرئيسية وجاء العراق معلنا قبوله الانضمام لهذه المبادرة حيث يستعد خلال الاسابيع القليلة المقبلة لاصدار تقريره الاول عن عائدات صناعاته الاستخراجية لاسيما النفط والغاز ، وهي الخطوة الاولى التي يقدم عليها العراق انسجاما واتساقا مع نهجه الديمقراطي الجديد بعد سقوط النظام السابق عام ٢٠٠٣ ولكن ما يعنينا في هذا الاتجاه كمراقبين الدور الذي يفترض ان تضطلع به منظمات المجتمع المدني في مراقبة وتقييم التقارير الدولية التي سيصدرها العراق بضوء التزاماته مع اصول وحيثيات المبادرة الدولية العليا للشفافية، ولان منظمات المجتمع المدني على حداثة تجربتها في العراق تشكل ملمحا رئيسيا من ملامح الرأي العام في جميع الاتجاهات فإن دورها في مبادرة الشفافية يشكل ركيزة اساسية للمراقبة اولا والتقييم ثانيا وتشكيل لوبي ضاغط على المؤسسة التنفيذية ثالثا وتبيان الفرق الحاصل في تعاطي كل من القطاعين العام المتمثل بالجهات الحكومية العراقية والقطاع الخاص المتمثل بالشركات المستثمرة قي قطاع النفط والغاز مع منظومة شفافية المعلومات الصادرة لكليهما رابعا، والخروج بخلاصة توصيات ونتائج وحلول ناجعة خامسا.

وهي مهمة ليست باليسيرة (وان كانت تمثل صلب عمل منظمات المجتمع المدني وروحها): إلا ان حداثة التجربة مثلما نوهنا وعدم قدرة الكوادر العاملة في هذه المنظمات على التعاطي الامثل، وتشتت آرائها ورؤاها والضغوطات التي تتعرض لها هذه الكوادر من الجهات التمويلية كلها قد تجعل من دور هذه المنظمات التأثيري بسيطا ولا يشكل الصورة المثلى لها. وهنا تكمن اهمية التدريب والتأهيل والاطلاع على تجارب الآخرين في هذا الاتجاه والرغبة الملحة لكوادر ومنظمات المجتمع في تجسيد هذه التجربة على اكمل وجه .

وهنا لا بد لنا من الإشارة الى دور المنظمات الدولية الساندة والمرافدة لمنظمات المجتمع المدني في موضوعة الصناعات الاستخراجية لا سيما (معهد رصد العائدات) في اشاعة ثقافة الشفافية اولاً، وتأهيل وتدريب كوادر المنظمات على ضوء برنامج علمي يتساوق مع الفترات الزمنية لتجارب الدول الداخلة في فضاء المبادرة الدولية للشفافية في الصناعات الاستخراجية على شكل ورش عمل او دورات او ندوات او إصدارات او ارشادات توضيحية، وهي مهمة جديرة بالاهتمام والمتابعة والإشادة والتحفيز عن الاستمرار بها سعيا لتجسيد وترصين وتعزيز ثقافة الشفافية والإفصاح في مفصل قطاع غاية في الاهمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لكثير من بلدان العالم ومنها العراق الذي يتطلع الى الافادة القصوى من ثرواته النفطية والغازية بشكل معلن وشفاف بعيدا عن دهاليز السياسة والغرف المظلمة وحالات الفساد المالي والاداري .

شركات أجنبية تعرض شراكتها على الزيوت النباتية

بغداد/ المدى الاقتصادي

تلقت الشركة العامة للزيوت النباتية احدى شركات وزارة الصناعة عروضاً مختلفة من شركات محلية وعالمية للدخول بشراكة معها من اجل تطوير وتحديث الخطوط الإنتاجية لها.

وقال مدير عام الشركة محمد جبار حسين لـ (الوكالة الاخبارية للانباء) : أن وزارة الصناعة والمعادن تعد من الوزارات التي لا تخصص لها مبالغ كثيرة في الخطة الاستثمارية للدولة، مما جعل الشركة تفكر بالدخول بشراكة مع شركات عالمية ومحلية أخرى في سبيل تطوير خطوطها الإنتاجية. واضاف : أن الشركة العامة للزيوت النباتية تلقت مجموعة عروض من قبل شركات عراقية وأردنية واسبانية للدخول بشراكة معها، مبيناً: تم الاتفاق مع بعضها والبعض الآخر قيد التفاوض كون موضوع الشراكة "حساسا" ويحتاج الى وقت ودراسة عميقة من أجل تحديد نسبة مساهمة كل طرف وتحديد الخطوط المستوردة ايضاً.

وأضاف: أن الهدف من هذه الشراكة هو من أجل تطوير الخطوط الإنتاجية للشركة كون الحكومة الاتحادية والمتمثلة بوزارة الصناعة والمعادن غير قادرة على دعمها وتطويرها لأنه يحتاج الى مبالغ كبيرة.

وبين المدير العام للشركة العامة للزيوت النباتية أن اول مبلغ منح للشركة من قبل الحكومة الاتحادية كان في بداية عام (٢٠١٠) ضمن الخطة الاستثمارية، واستطعنا من خلالها ان نستورد مكائن حديثة للشركة، مؤكداً: خلال هذه الفترة وصلت أول ماكنة متأملا أن تصل بقية المكائن الأخرى خلال الفترة القليلة المقبلة، كون عملية استيراد المكائن وايصالها الى العراق تأخذ وقتاً طويلاً.

الكهرباء توقع عقدين مع شركة صينية وأخرى إيرانية

□ بغداد/ المدى الاقتصادي

أبرمت وزارة الكهرباء عقدين مع احدى الشركات الصينية وشركة اخرى ايرانية لانشاء وتطوير محطات توليد في كل من محافظة صلاح الدين ومدينة الصدر شرقي العاصمة بغداد .

ووقعت وزارة الكهرباء عقدا مع إحدى الشركات الصينية لإنشاء محطة كهرباء صلاح الدين الحرارية بطاقة ١٢٦٠ ميغاواط، مؤكدة أن الكلفة الإجمالية لتنفيذ المشروع تبلغ أكثر من مليار دولار، فيما أعربت الصين عن أملها توسيع وتطوير علاقاتها مع العراق في جميع المجالات.

وقال وكيل وزارة الكهرباء لشؤون المشاريع، سلام القزاز خلال مؤتمر صحافي عقده في بغداد حسب (السومرية نيوز): إن "الوزارة وقعت عقدا مع شركة (سي أم سي) الصينية لإنشاء محطة كهرباء صلاح الدين الحرارية بطاقة ١٢٦٠ ميغاواط"، مؤكدا أن "المحطة تتكون من وحدتين توليدية طاقة الوحدة كل واحدة منهما ٦٣٠ ميغاواط".

وأضاف القزاز أن "الكلفة الإجمالية لتنفيذ المشروع تبلغ مليار و١٨٩ مليون دينار وبفترة انجاز امدها ٤٥ شهرا"، مشيرا إلى أن "المشروع سيقام على مساحة ٤٠٠ دونم في قضاء سامراء التابع لمحافظة صلاح الدين". وتابع القزاز أن "الشركة المنفذة ستقوم بتجهيز مكونات المحطة من الصين ونصبها وتشغيلها"، لافتا إلى أن "الوحدة الأولى من المحطة ستدخل الخدمة بعد ٤١ شهراً على أن تليها الوحدة الثانية بعد أربعة أشهر".

من جانبه قال السفير الصيني في بغداد ني جيان خلال المؤتمر، إن "عشرات الشركات الصينية تعمل في العراق"، معرباً عن أمله بـ"توسيع وتطوير علاقات الصين مع العراق على الأصعدة كافة".

وأعلنت وزارة الكهرباء في الـ١١ من كانون الأول الحالي، عن تعاقدها مع إحدى الشركات الفرنسية لإنشاء محطة كهرباء المنصورية الغازية بطاقة ٧٢٨ ميغاواط، وبكلفة إجمالية تبلغ ٥٣٩ مليون دولار.

ووقعت وزارة الكهرباء في نهاية العام ٢٠٠٨، عقدا مع شركة جنرال اليكتريك الأميركية لتجهيز العراق بـ ٥٦ وحدة توليدية كاملة، وعقدا اخر مع شركة سيمنس الألمانية بتجهيز ١٦ وحدة كبيرة بسعة ثلاثة آلاف ميغاواط .

وكانت وزارة الكهرباء قد وجهت، في ٢٥ كانون الأول ٢٠١٠ الماضي، دعوات مباشرة لعدد من الشركات العالمية المتخصصة في قطاع الكهرباء لتنفيذ ثلاث محطات غازية من بينها محطة كهرباء النجيبية في محافظة البصرة.

وعرضت وزارة الكهرباء، في شهر كانون الأول الماضي أيضاً، بناء أربع محطات كهرباء غازية للاستثمار ضمن جولة التراخيص الأولى، لمضاعفة إنتاجها خلال السنوات المقبلة، وشمل العرض محطة كهرباء على شط العرب في البصرة، بواقع عشر وحدات قوة كل منها ١٢٥ ميغاواط وبطاقة إجمالية تبلغ ١٢٥٠ ألف ميغاواط، ومحطة كهرباء السماوة بواقع أربع وحدات قوة كل منها ١٢٥ ميغاواط وبطاقة إجمالية قدرها ٥٠٠ ميغاواط، ومحطة كهرباء الديوانية بواقع أربع وحدات قوتها الإجمالية ٥٠٠ ميغاواط، ومحطة كهرباء العمارة بواقع أربع وحدات سعة كل منها ١٢٥ ميغاواط، لتصل الطاقة الإجمالية لهذه الوحدات كلها إلى ٢٧٥٠ ميغاواط. ويعاني العراق نقصاً في الطاقة الكهربائية منذ بداية سنة ١٩٩٠، وازدادت ساعات تقنين التيار الكهربائي بعد العام ٢٠٠٣، في بغداد والمحافظات، بسبب قدم الكثير من المحطات بالإضافة إلى عمليات التخريب التي تعرضت لها المنشآت خلال السنوات الماضية، حيث ازدادت ساعات انقطاع الكهرباء عن المواطنين إلى نحو عشرين ساعة في اليوم الواحد.

وعلى صعيد ذي صلة وقعت وزارة الكهرباء عقداً مع إحدى الشركات الإيرانية لمضاعفة طاقة محطة كهرباء الصدر الغازية من ٣٢٠ إلى ٦٤٠ ميغاواط وبكلفة إجمالية قدرها نحو ٧٠ مليون دولار.

وقال المتحدث الرسمي باسم الوزارة، مصعب المدرس، لـ"السومرية نيوز"، على هامش توقيع العقد في مقر الوزارة بالعاصمة بغداد، إن "العقد وقع مع شركة فارب الإيرانية لزيادة الطاقة التوليدية لمحطة الصدر الغازية من ٣٢٠ إلى ٦٤٠ ميغاواط، بكلفة إجمالية قدرها ٦٩ مليونا و٨٢٩ ألف دولار".

وأضاف المدرس، أن "المحطة تتكون من وحدتين توليدية طاقة الوحدة الواحدة منها ١٦٠ ميغاواط، وبطاقة إجمالية قدرها ٣٢٠ ميغاواط"، مشيراً إلى أن "المشروع يعتبر التوسعة الأولى للمحطة التي أقامتها شركة صانير الإيرانية في وقت سابق، ليبلغ إجمالي طاقة المحطة ٦٤٠ ميغاواط". وأوضح أن "الوحدات التوليدية الخاصة بالمحطة قد جهزت من قبل شركة سيمنس الألمانية"، مبيناً أن "مدة انجاز المشروع تبلغ ١٢ شهراً".

افتتاح أول معرض للنفط والغاز بكردستان

اربيل/ متابعة المدى الاقتصادي

شهد معرض أربيل الدولي افتتاح معرض لقطاع النفط والغاز هو الأول من نوعه في إقليم كردستان بمشاركة ٨٥ شركة عالمية عاملة في مجال النفط والغاز.

وقال المشرف على معرض أربيل الدولي عبد الله أحمد بحسب(اكانيوز) شاركت بالمعرض ٨٥ شركة عالمية عاملة في مجال النفط والغاز من ١٥ بلداً الى جانب عدد من الوزراء بحكومة الإقليم وممثلي الشركات الأجنبية العاملة بقطاع النفط والغاز بكردستان".

وأضاف أحمد أن "المعرض سيستمر على مدى أربعة أيام"، مبيناً أن "الدول المشاركة في المعرض هي الإمارات وإيطاليا وأميركا ومصر وتركيا وإسبانيا وسنغافورة وفرنسا وسويسرا واليابان وكندا وإيران وروسيا".

من جهته ذكر مدير الشركة الوطنية الإماراتية لصناعة الكيمياويات حسين محمد لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز)، سيكون لهذا المعرض أثر إيجابي فيما يخص تشجيع الشركات العالمية العاملة في مجال النفط والغاز للاستثمار في كردستان".

يذكر أن عدد الآبار النفطية بإقليم كردستان يبلغ ٤٠ بئراً، في حين يتربع الإقليم على احتياطي من النفط الخام يقدر بـ٤٥ مليار برميل ونحو ١٠٠ الى ٢٠٠ ترليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي، ما يضع الإقليم في مقدمة المناطق المصدرة للنفط.

محطة كهربائية (أرشيف)